قوله للعبد جز اختياري اي ان العبد مركب من هذا الجزء مع شي اخر فما
معني ذلك وما هو الجزء الثاني قلت تسمحوا في اطلاق الجزئية والنسبة
الماخوذة من اللام في قولهم للعبد لادني ملابسة والمراد ان للعبد
حالة منسوبة للاختيار وهي تعلق قدرته بافعاله وحالة منسوبة
للاضطرار وهو تعلق قدرة الله تعالي وارادته بافعال العبد ويصح ان المراد
بالجز الاختياري نفس الحركات الاختيارية ظاهرا وهو فعله الذي
يقع باختياره لا ما يقع اضطرارا كحركة المرتعش وعلي هذا يكون الجز
الاختياري من الموجودات ويتعلق به الخلق ومحله ما قام به من ذات
العبد كاليد مثلا اذا حركها والرجل اذا حركها وهكذا ويصح ان المراد
به القدرة التي بها الشي المختار والارادة التي بها ترجيحه وقد علمت
كلا بمحله وعلي الاخير حيث فسر الاختيار كان من نسبة الشي الي نفسه
مبالغة علي ما هو مشهور في امثاله ويصح ان المراد به العقل الذي يميز به
ما يحسن اختياره وما يقبح وهو مخلوق ايضا وفي كون محله القلب او الدماغ
خلاف مشهور تنبيه قال الخيالي ويجب ان يعلم ان جميع افعال الحيوانات
علي هذا التفصيل من المذاهب الا ان بعض الادلة لا يجري الا في المكلف
فلذلك خصوا العباد بالذكر انتهي ويقويه قولهم في الحيوان متحرك
بالارادة واما من قال الارادة من خواص العقلا فلعله عني بالارادة الكاملة
اذا علمت هذا كله فقول هذا المولف ذهب طايفة من اهل السنة
الي ان قدرة العبد شرط صحيح لما علمت انه كلام الجمهور خلافا
لصاحب التبصرة وقد علمت انه غير مناسب وان اللايق بالشرطية
والسببية الارادة قوله لتاثير المولي علي الله تعالي في فعله
وايجاده اي لفعل العبد يلزم عليه فرضية الشي في نفسه ويجاب

بان

بان العبارة علي حذف مضاف اي في متعلق فعله وايجاده او انه اطلق
المصدر واراد اسم المفعول او انه تجريد مبالغة علي حد لهم فيها دار الخلد
او المراد فعل العبد بالمعني الحاصل وايجاده عطف علي تاثير عطف تفسير
قوله علي بحث لا نسبتها تي انه هل لها اي في جواب انه هل اقتما هو الجواب
الصحيح من هذا الاستفهام قوله مال الي الثاني الاشعري اي وهو انه
لا دخل له غير صحيح لما علمت انه له دخل قطعا بالسبب او الشرط العادي
وقد صدر بهو به في كلامه نعم لا يقال انه له تاثير اصلا فلعل هذا مراده
بنفي المدخلية اي لا مدخل له غير ما تقدم قوله والي الاول الماتريدي
اي ان له مدخلا وهو الاختيار والارادة الكلي فهما غير مخلوقين لله
تعالي علي ما يدل عليه اخر كلامه ويأتي ما فيه قوله ان الله تعالي خلق
في العبد قدرة واختيارا اي ارادة والعطف مغاير وقوله في العبد محل وقد
مر تفصيل محل كل منهما قوله ثم اوجد فعله ثم للترتيب الذكري او
الرتبي باعتبار التعقل لا باعتبار الواقع والانا في قوله بعد مقارنا
وقد مر ايضاح ذلك قوله قال الماتريدي الي قوله يوافق الاشعري
فذلك الاشتراك كلام مجمل اذ ظاهره ان الماتريدي والاشعري يتفقان في كل
واحد في القضا والقدر وقد بيناكم في صدر المجموع ان القدر من صفة
القدرة عند الاشعري ومن صفة التكوين عند الماتريدي فالمراد
توافقا في مطلق انهما يقتضيان وقدر قوله الاختيارات الجزئية والارادات لبيان
القلبية العطف للتفسير والعيان للواقع لا ما الاختيارات القايمة
بالعبد ليست الاجزئية قايمة بقلبه اي اللطيفة الربانية
المتعلقة به قوله القايمة بالعباد اي بقلوبهم كما مر معناه قوله فقال

Copyright © King Saud University